

الجزائر تتغير " رؤية أنثروبولوجية"

الأستاذ منصوري مختار

قسم الاجتماع

جامعة تلمسان

إن المتبوع لتاريخ الجزائر القديم والحديث والمعاصر يدرك أن سنة التحول والتغير في المجتمع الجزائري متأصلة فيه، منها ما تعود أسبابه إلى التغيرات الإقليمية ومنها ما يرجع إلى التغيرات القومية والعالمية، ومنها ما يعود إلى العوامل الداخلية، وأيا كانت طبيعة تلك العوامل (اجتماعية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية، أو حتى استعمارية) فإنها غيرت من النظم والعادات¹ والثقافة السائدة في المجتمع بما يتماشى مع الأوضاع الجديدة، أو بما يلي تطلعات الجماهير ومطالبها.

وفي ذلك لا يمكن أن ننكر ما عاشته الجزائر شأنها شأن الدول والمجتمعات الأخرى من مظاهر تغير وتحول مختلفة في فترات زمنية متباعدة وتحت تأثير عوامل متعددة، وكان أحدث هذه التحولات ما شهدته بين سنة 1990 و2000، والتي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تحولات مستقلة عن ما سبقها من ظروف وحقب، نظرا للامتداد الطبيعي لعناصر التحول في الأزمنة السابقة، وكذلك لتراكم عوامله واستغراقه وقتا معينا حتى يتحقق.

لقد عاشت الجزائر أوضاعا سياسية وأمنية واقتصادية عسيرة عشية الاستقلال مما أسفر بعد مخاض عسير عن تبني رؤية ومشروع مجتمع للنهوض بالأوضاع في كافة المجالات وبمساهمة كل القطاعات

والقوى الفاعلة- في المجتمع، وطرح المشروع المسمى بالاشتراكي تساؤلات كثيرة حول فاعليته ومستقبله، وظل المعارضون له ينادون بضرورة التغيير في الإستراتيجية العامة في تسيير شؤون البلاد، إلى أن تم اعتماد النهج الديمقراطي كوسيلة لإشراك كل الطاقات الفاعلة في المجتمع في تبني الرؤى والحلول واعتماد السياسة والإستراتيجية المناسبة للنهوض بالمجتمع.

ولعل تسارع وتيرة الأحداث وكثرتها في كافة الميادين كان مبررا لاستحضار وطرح مختلف القضايا التي كانت في السابق من المحظورات، ومن بينها القضية اللغوية بإعادة النظر في تصنيف اللغات الوطنية - النظام المعتمد في الحكم، اشتراكي - ليبرالي... ومضى كما لو أن الفرصة أو الزمن مناسب لحل كل المشاكل ومعالجة كل القضايا بالفصل فيها، غير أن هذه الأطروحات حملتها أحزاب وتيارات سياسية وفكرية وثقافية وشخصيات في صراعها مع القوى المناوئة ولم تكن بأي حال من الأحوال وليدة التفاعل العفوي والطبيعي بين مكونات المجتمع، لأن المجتمع الجزائري يعتقد أن هذه المواضيع التي تعتبر بؤرة صراع النخب السياسية والمثقفة ما هي في الحقيقة إلا مصادر تنوع وثراء يتقبلها ويتعايش معها بإيجابية.

كما أن التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر لم تتم بمنأى عن التحولات الإقليمية والقومية والعالمية، فإنها أثرت في مسار العلاقات الإقليمية والدولية، باعتبار أن الجزائر تربطها علاقات مهمة

في شتى المجالات مع دول الجوار ودول حوض المتوسط والعالم العربي والإسلامي ومع بعض دول العالم، حيث أن مسار التحولات العربية والإسلامية والمتوسطة والعالمية ألقى بآثاره على الواقع المعيشي والحياة العامة للمواطن الجزائري، ومما جعل الجزائر بالخصوص مسرحاً لهذه التحولات والتغير الجذري في السياسة العامة للبلاد، وكذلك في المجالات المختلفة ذات الارتباط بالنظام السياسي والحكم والتسيير، هو أهميتها على أصعدة عديدة، مثل الموقع، الثروات، الدور الإقليمي والعربي وحتى العالمي، والتنوع والثراء الطبيعي الاقتصادي والزراعي والتجاري والثقافي والحضاري.

ولم تقف الجزائر بعد الاستقلال بمعزل عن التحولات الإيديولوجية والسياسية في العالم، إذ تبنت الخيار الاشتراكي بعد الاستقلال في سياسات التنمية وتغيير الواقع الذي تركه الوجود الاستعماري، وقد جعلها بذلك قطبا اشتراكيا لعقدين متتاليين، ثم اعتمد النهج الديمقراطي وتم الانتقال التدريجي بانحراف كبير نحو اقتصاد السوق أو النهج الرأسمالي المعاصر، وهذا الانعطاف نجم عن الصراع الذي استمر منذ بدايات الحركة الوطنية أثناء الاستعمار حول الخيار الذي يجب اعتماده في تسيير شؤون البلاد، وظهرت أولى نتائجه مباشرة بعد الاستقلال في شكل انفلات وصراع وتمرد محدود لبعض القوى الوطنية التي لم توافق على النهج الاشتراكي.

كما تتبين أهمية التحول من خلال المكتسبات التي يتم تحقيقها أو فقدانها أثناء عمليات التغير² والانتقال من وضع إلى آخر، وتظهر كذلك أهمية الزمن من حيث مناسبه لوقوع تلك التحولات أو لا، بالإضافة إلى مدته التي يمكن أن تكون كبيرة مقارنة مع طبيعة نتائجه، أو قياسية، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الواقع الاجتماعي والثقافي للمواطن الجزائري.

وتكمن مظاهر التحول الاجتماعي والثقافي في مستويات التغير، واستبدال طرائق العيش وأشكال الممارسات وصيغ المعاملات ومبادئ التفكير والتصور بمظاهر أخرى، تستند إلى مقاييس جديدة تم اعتمادها كبدايل عن المقاييس السابقة، التي أصبحت في نظر المجتمع مقيدة لقدراته في التجديد والتطور، وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من على مر التاريخ، تباينت أسباب التغيرات والتحولات ومبرراتها، كما تباينت مظاهرها ونتائجها، وهي تفيد بذلك أن التحول والتغير سنة طبيعية في مسار المجتمع، وفي الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية وقعت تغيرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية والثقافية³ إلى مظهر مغاير لما كان سائدا في ما سبق، وقد شكل الحدث السياسي الأهمية البارزة في إحداث تلك التحولات، حتى أننا يمكن أن نعتقد أن كل التغيرات والتحولات التي مست جوانب الحياة المختلفة تعود إليه، لكن التساؤل عن إرادة التغير والتحول أو عفويته ضروري لتتبع مساره وأطواره.

إذن من هذا المنطلق يمكن التساؤل حول حقيقة التغيرات في الجزائر، هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري كانت طبيعية؟ أو بتعبير آخر هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعية والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة؟.

إن أي مجتمع يعيش ويتعايش مع مؤثرات متنوعة، داخلية وخارجية، تاريخية وجديدة، والمجتمع الجزائري مر بظروف سياسية واقتصادية وأمنية طارئة جعلت من مسار النمو والتحول يتحدد على ضوء تأثيرها، وعليه يمكننا القول بأن التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري مثلاً بين 1990 و2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي وعادي، يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر التحول، لأن ثمة عوامل قسرية تدخلت في وقوعه، ويمكن إجمالها في العوامل السياسية والأمنية⁴ والاقتصادية.

كما لا يمكن إهمال دور المجتمع في تحديد مصيره فإنه لا يمكن أن نغفل تأثير العوامل الإقليمية والدولية أو مساهمتها على أقل تقدير في تحديد شكل واتجاه التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في الفترة المذكورة، وبذلك فإن التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن التحولات الإقليمية⁵ والقومية والدولية ولا يتم فهمها بعيداً عن تأثيراتها، بينما كان المجتمع بكل مكوناته هو

المنتج والمنفذ لبرامج التحول والتغير بكافة أشكاله، وهدفا مباشرا لانعكاساته وآثاره.

وإذا سلمنا بأن شكل الصراعات وحدتها بين القوى الفاعلة في المجتمع هي المحدد الرئيسي لاتجاه التحول، فإنه يمكن أن نقول بأن وسائل التحول والفاعلين الاجتماعيين الذين ساهموا فيه، ومكانه وزمانه، هي دلائل قوية على أن التحول الثقافي والاجتماعي كان طبعيا، نجم عن ضرورة تغير الأوضاع، وفرضته متطلبات الفترة التي مرت بها البلاد، باعتبار أن الرؤية الأحادية في التسيير أصبحت مرفوضة من منطلق تعدد الآراء والحلول والسياسات والبرامج التي يمكن أن تحقق للمجتمع ما لم تحققه المشاريع السابقة.

وكان من أهم العوامل نتائج الأحداث الأليمة التي شهدتها الجزائر بين 1990 و2000 من آثار على المستويين الاجتماعي والثقافي وحتى الديني والسياسي⁶ والاقتصادي، وقد تلخصت في مستويين: الأول إيجابي، ويتعلق بتنامي الوعي الاجتماعي والثقافي حول المواضيع والقضايا التي أثير الجدل حولها، فازدادت بذلك مطالب المجتمع في التكفل بالفئات المتضررة من الأزمة، ثم المطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي ألحقت بالمواطنين في الأرواح والممتلكات، لتصل إلى المطالبة بحماية العمال من أثر تقلبات السياسة الاقتصادية وسياسات التنمية، ومن انعكاسات التحول الاقتصادي على سوق العمل والقدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، ثم الحفاظ على نسب

النمو التي تتيح فرص التشغيل واستقرار الدخل الفردي، وجلب أسباب التطور والراحة للأسر الجزائرية والمواطن الجزائري الذي اعتبر المتضرر الأول من انعكاسات الأزمة، وكذلك المسدد المباشر لتكاليفها البشرية والمادية والمعنوية. ومن إفرازات المرحلة الإيجابية في الميدان الثقافي أن المواطن أدرك قيمة الموروث الثقافي والتاريخي من خلال الخطر الذي لحق بالعالم الأثري والمثقفين، ومن خلال المخاطر التي هددت اللغة الوطنية والشكوك التي حيكت حول كتابة تاريخ الجزائر، وتلفيق التهم لرموز الثورة والتيارات السياسية للحركة الوطنية إبان الاستعمار، كما أدركت النخبة الوطنية من المثقفين ورجال العلم مخاطر الانزلاق والتبعية للثقافة الغربية أو ثقافة المشرق، وذلك بازدياد الدعوات للحفاظ على المقومات الثقافية الوطنية وخصوصية المجتمع الجزائري الذي يتميز بغنى ثقافي على مستويات متنوعة (فلكلور، فنون، عادات، تقاليد، لباس، لهجات، آثاء، صناعات تقليدية، ممارسات وطقوس شعبية وأعراف..)، كما تظهر معالم التنوع في الإنتاج الثقافي في الفنون والآداب والترفيه والتوعية والتحسيس والتكوين، وذلك لأن الثقافة لم تعد برنامجا حزيا وإنما مجالا للتنافس القوى المبدعة التي وجدت في المحظورات والممنوعات التي حذرت منها المعارضة المسلحة مجالا للاستثمار في الإنتاج الثقافي، فظهر الكاريكاتير والرسم والنكت والقصص والأمثال الشعبية والمسرحيات وأغاني "الراي" التي تشخص الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي لقيت إقبالا كبيرا من الجمهور حيث وجد فيها متنفسا حقيقيا لمعاناته

من تبعات الأزمة الخانقة، كما تأسست الجمعيات والمنظمات التي تحمي التراث وتدافع عن قيم الثورة والمجتمع والأمة والثقافة الوطنية، واعتنت بالحفاظ على التراث والمكاسب الثقافية من المخاطر التي تهددها، كما نظمت المهرجانات والأعياد والمناسبات لتحدي ذاكرة النسيان والطمس والتناسي لعادات الأجيال والشعب الجزائري في إحياء التراث. ولا أجد من الأدلة أقوى من تكوين أحزاب سياسية وطنية تبني المشروع الاجتماعي أو الثقافي أو التاريخي أو الديني في مشاريعها وحتى في تسميتها مثل: حزب العمال، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب عهد 54، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، كما أن الانسداد والانكماش الثقافي في فترة الدراسة عموما طرح فرص الانفتاح على الثقافات الأجنبية وتنوعا في طرائق التفكير والرؤية المستقبلية لمسار التنمية الثقافية وحدودها وأبعادها.

أما المستوى السلبي فيتعلق بما أفرزته المرحلة من نتائج على الصعيد الثقافي حيث لم تحض الثقافة بأهمية وأسبقية في حسابات الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، كما فقد فنانون من رموز الثقافة الوطنية في المسرح والرواية والفنون المختلفة بفعل الاغتيالات، وأصبح الميدان الثقافي يعاني من الركود، وأولويات المواطن تتطلع إلى توفير الأمن والاستقرار والغذاء والمأوى والخدمات الاجتماعية على حساب إقامة وإحياء المناسبات الثقافية، وأولويات المواطنين وخاصة من اللذين مستهم تبعات الأزمة الأمنية تعلقت بالتخفيف من حدة المشاكل اليومية، ومحاولة الخروج من دائرة الفقر واللامن والمعاناة اليومية،

وأكثرهم تخلى بشكل كبير عن إحياء الممارسات الثقافية تحت وقع المعاناة والهجرة وفقدان المكاسب الاجتماعية والثقافية التي نعموا بها في السابق.

ولم يكن حال المواطن نحو الثقافة أبعد من حال السلطة التي كانت تضع أولوياتها في الخروج من الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار حتى يتم النهوض بالقطاعات المختلفة، ومن بينها قطاع الثقافة.

ومن الجوانب السلبية في عملية التحول هو ظهور الصراع الثقافي بين مكونات المجتمع، مع البدايات الأولى للعملية الديمقراطية، حيث بدأت تشكل معالم الثقافة الطبقية بظهور الطبقة الغنية والأثرياء، مقابل ذوبان الطبقة المتوسطة لصالح الطبقة البسيطة والكادحة، وكان من الطبيعي أن يمتاز كل صنف بممارساته الثقافية في المناسبات والأعياد التي تتطلب الإنفاق واقتناء مستلزمات إحياء المناسبات الثقافية، كما ظهرت معالم صراع قديم جديد بين الثقافة الفرنكوفونية⁸ والثقافة العربية، والتي اتخذت من منابر الإعلام وسيلة وحلبة للصراع، وقد وصلت حدة هذا الصراع إلى حدود سن القوانين لحماية اللغة الوطنية في عقر دارها واستعمالها في التعليم والإدارة، وذلك بدل أن تسن القوانين لحماية اللغة الأجنبية ولغة مستعمر وعدو الأمس، كما انتقل الصراع حول اعتماد اللغة والثقافة الأمازيغية⁹ من إطاره الاجتماعي الثقافي إلى الإطار السياسي.

ورغم أن الفترة مثلت انفجارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا في الجزائر، ورغم أن التحول لم يتم في ظروف طبيعية لنمو المجتمع والإنتاج الثقافي والنشاط الاجتماعي، حيث مثلت الظروف الاستثنائية والخاصة بالمرحلة من مختلف الجوانب إطارا محددًا لشكل التحول ووتيرته ونتائجه، إذ ظهرت في ظروف قياسية أنماط جديدة من الثقافة التي نجمت بدورها عن تحول مفاجئ في السياسة الوطنية والاقتصاد والبناء الاجتماعي، إلا أنه ترجم بواقعية وشفافية ما كان المجتمع الجزائري بكل مكوناته يتطلع إليه من تحرر من القيود والمخططات التي قيدت طاقاته في النمو والتحول الطبيعي. وأبرزت الظروف العامة تنوعا ثقافيا من حيث اللباس 10 والسلوك والممارسات ونمط التفكير والاتجاه الثقافي، والذي يترجم بدوره إلى التنوع في التركيب الاجتماعي والسياسي، وأصبح من السهل استنباط الانتماء والاتجاه والثقافة التي يتشبع بها المواطن من خلال لباسه أو هيئته وكلامه أو طبيعة الفكر الذي يحمله أو من خلال طرائق إحياء الحفلات والولائم والمناسبات (على الطريقة الإسلامية السلفية - على الطريقة التقليدية الأصيلة - على الطريقة الغربية - على الطريقة المعاصرة التي تمزج بين الطرق السابقة).

لقد أرسيت الأزمة ومنعطفات التغير ثقافة العنف والانتقام والقتل والتدمير والاستبداد بالرأي وإنكار الآخر، كما ظهرت ثقافة الانعزال والتمييز والتطرف كنتائج لانسداد الأوضاع، وحمل كل طرف في الأزمة كل نتائجها السلبية إلى الطرف الآخر، والحل والانفراج لا

يتم إلا بالتخلص من وجود الخصم واستبعاد قيم الحوار، ومثلت تلك الثقافة في ذاتها أرضية لظهور ثقافة التسامح والحوار والعفو في ما بعد، حيث لم تجدي سياسة المواجهة والاستئصال نفعا، بل زادت من تكاليف الخروج من الأزمة بشريا وماديا، وكان الحل الوحيد والناجح في حل عقدها هو التحول نحو منطق الحوار وتغليب الحكمة وطي صفحات الحقد والعنف والمواجهة، ثم العمل على ترميم وإصلاح مخلفات الصراع، ثم إشراك المجتمع في عمليات البناء والتنمية بعيدا عن أي وجه من أوجه الصراع والمواجهة.

غير أن مخلفات الأزمة من الناحية الاجتماعية كانت أعمق، وليس من السهل تجاوزها أو تناسيها، فالتكلفة البشرية كانت باهظة، واليتامى والأرامل والمشردين والنازحين والمعطوبين كانوا تحديا حقيقيا لأي حكومة تحاول طي صفحة الماضي لبناء قواعد المستقبل والتحول إلى سياسات الإصلاح باستخلاص الدروس من حقب الأزمة، وكانت التعويضات المادية تمثل المخرج المهم في التخفيف من معانات وآلام المتضررين والضحايا، كما أن الحكومة تحولت في سياستها الاجتماعية إلى الاعتناء بالضحايا بإنشاء مراكز اجتماعية تعتني بهم على غرار مراكز رعاية الأيتام وضحايا العنف والإرهاب، كما قدمت للمنظمات والجمعيات التي تدافع عن حقوق الضحايا الدعم والتسهيلات الضرورية، وكانت لها امتيازات في الجانب الاجتماعي في الحصول على التعويض المالي والسكن.

كما يمكن تمييز أنماط أخرى من التغيرات والتحويلات في المجالين الاجتماعي والثقافي على ضوء المتغيرات التي طرأت على النظم الاجتماعية والثقافية، ومنها:

-التحول على مستوى الدخل حيث اضطربت معدلاته ومصادره.

-القدرة الشرائية للمواطن لم تستقر وتدنّت بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية والأمنية للبلاد.

-المهن والوظائف: فقدان مناصب العمل والوظائف وظهور خدمات واختصاصات تلي متطلبات اجتياز المرحلة.

-المراكز والأدوار الاجتماعية: تقهقر الأدوار والمراكز بفعل العوامل الاقتصادية والمعيشية.

-البنية الاجتماعية: الزوال التدريجي للطبقة المتوسطة مقابل تصاعد نمو البرجوازية.

-المشاركة الاجتماعية تراجعت بفعل اهتمام الدولة بمحاربة العنف وإغفال أسبابه ونتائجه.

-تجليات العنف في الجزائر كانت بفعل الصراع 11 بين الأطراف التي تحمل مثل وثقافة الأصالة والأطراف التي تحمل مثل المعاصرة، والتي تحولت إلى سجال مرير حاول كل طرف إزاحة الآخر، وتحقيق مشروع التنمية والتحديث وفق المبادئ التي يتعصب لها.

-المشاركة الثقافية تدنت إلى أدنى مستوياتها بفعل غياب الإنتاج الثقافي وهيمنة المشاغل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة الوطنية والانشغال العام للمجتمع.

-حركة التعليم والتكوين اضطربت بفعل حرق المؤسسات التعليمية والهجرة من الأرياف والقرى إلى الحواضر والمدن.

-تنامي الوعي الاجتماعي السياسي الديني من خلال عمل الجماهير على فهم الأوضاع وتحليلها.

-تراجع الصناعات التقليدية لحساب حركة التصنيع وغزو السلع الأجنبية.

-تنظيم وتأطير الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية كان من أولويات سياسات الدولة لسد منافذ الدعم للعنف المسلح.

-نشاط حركة الهجرة الداخلية والخارجية وطلبات اللجوء السياسي والاجتماعي.

-زيادة الطلب على السكن بفعل الهجرة الداخلية والدمار الذي لحق الممتلكات، وارتفاع وتيرة إنجاز المشاريع السكنية.

-الاهتمام بالتنمية الريفية للقضاء على الفقر والتهemis وأسباب العنف.

-زيادة الاستهلاك العام والنفقات العمومية جراء الأزمة.

-ارتفاع الأسعار جراء تدني قيمة الدينار.

-ارتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته بفعل الأزمة متعددة

الجوانب.

-ظهور فئات الأراامل والأيتام والمشردين والمعطوبين والمفقودين.

-تراجع دور الأسرة ودور المجتمع المدني، في تأطير عمليات التحول والتنمية.

-زيادة وتيرة التحولات التقنية في مجالات الحياة بفعل الانفتاح على السوق الخارجية.

-تحول في البنية السياسية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتغيير أسماء بعض الأحزاب.

-مبدأ التمايز وقبول الآخر باتجاهاته وآراءه ومواقفه تحقق رغم المعارضة التي اتخذت أشكالا عديدة، سياسية، فكرية، وحتى المسلحة، وأصبح أكثر قبولا عنه في فترة الحزب الواحد، رغم أن ثمن هذا القبول كان باهظا جدا.

-هناك تغيرات جزئية تتعلق بانخفاض مستوى رفض المفاهيم والممارسات والطبائع المستمدة من بيئات ثقافية مغايرة للبيئة الثقافية المحلية بفعل الغزو الإعلامي الثقافي، لا ترقى في نتائجها إلى مستوى التحول، لكن التحول الحقيقي يكمن في الصورة التي اكتسبها المجتمع الجزائري عن الأنماط الثقافية الغربية، والتي أصبحت مجسدة فيه بفعل التقليد، والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة شكلا ومضمونا عند عامة الناس، من منطلق مخالفة القوى الاستعمارية المضللة والطامسة لهوية الشعوب المستعمرة سابقا، وقد يفسر ذلك على أن تطلعات جيل

الاستقلال لا تتحفظ على الأنماط الغربية بالدرجة التي يتحفظ عليها جيل الثورة.

-لقد أدت التحولات المختلفة التي شهدتها المجتمع الجزائري إلى تكوين صور غمطية حول قضايا المجتمع، أثرت بدورها في تحول العقلية الجزائرية، بفعل العوامل الثقافية والنفسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، ومنها: العنف، الإرهاب، الاستبداد والتطرف، الفساد، الممارسة الديمقراطية..

-بفعل الظروف الاقتصادية، انتقلت بعض الأسرة من أسر أبوية تتميز بتحكم الأب في التسيير وهيمنته على كل الصلاحيات، إلى انتقال تلك الصلاحيات إلى أحد أفرادها النشطين الذي يحل محل الأب في اتخاذ القرارات وتنظيم شؤون الأسرة، ويحضى باهتمام أعضائها واحترامهم وخضوعهم لسلطته أو توجيهاته لأن مسؤولية الأسرة تقع على عاتق أكبرهم سنا أو أكثرهم التزاما بتوفير احتياجات الأسرة.

ساهم التحول في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي في تكوين وعي متنامي نحو المشاكل الوطنية والقضايا المصيرية، ويتمثل في انتشار الوعي السياسي والاقتصادي الذي دفعت إليه عوامل كثيرة أدت بالمواطن إلى تتبع تحول وتغير النظم والتشريعات وتغيرات الأسواق والسياسة الاقتصادية، وتتبع الأحداث عبر وسائل الإعلام التي انتشرت بكثرة وأصبحت تلعب دور الوسيط بين السلطة والجماهير، كما تنامي الوعي بمشاكل المجتمع وممارسة

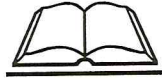
الرقابة غير الرسمية على الهياكل الاجتماعية والنشاط الاجتماعي والثقافي والمؤسسات الإعلامية، من خلال الاحتجاجات في الميدان أو لدى الهيئات المعنية أو استغلال منابر الإعلام لنقل الانشغالات والتظلمات ومعارضة أو تأييد المواقف والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

وأهمية الثقافة والعلاقات الاجتماعية بالنسبة للفرد والجماعات والمجتمع بصفة عامة أصبحت من الأولويات في تحقيق التماسك والوحدة الاجتماعية، والأزمات المتعاقبة والمتشعبة يمكنها أن تفكك النسيج الاجتماعي وتضعف ميوله لإحياء الثقافة وممارسة طقوسها.

كما أن الثقافة لها دورها في تحديد نوع السلوك ونمط الحياة والتفاعل مع الآخرين، فالبيئة الاجتماعية تساهم في ضبط العلاقات وتوجيهها، وحجم التحول كان كبيرا خاصة في المجال الاجتماعي، وقد دلت عليه مؤشرات كثيرة منها: تغير النشاط والدخل والسكن ونمط العلاقات الاجتماعية، بينما تعلق التحول في الميدان الثقافي بجملة التغيرات التي اقترنت بالممارسات الثقافية والتي كانت محصلة لتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما أن البنية الاجتماعية الجديدة لم تساعد على الحفاظ على شكل الممارسات الثقافية، باعتبار أن الروابط الاجتماعية التقليدية كانت من بين أسباب الحفاظ على الممارسة الثقافية، والروابط الجديدة أكثر دفعا للتحرر من القيود الثقافية تحت وقع التحولات الشاملة لمظاهر الحياة.

والتحول الذي شهده المجتمع يمكن تبريره بانتقاله من مجتمع ذكوري مهيمن، إلى مجتمع تشارك فيه المرأة بفاعلية في الإنتاج والتسيير

والإدارة، ومن مجتمع يخضع لسياسات التنمية إلى مجتمع يشارك ويتبع عوامل التنمية، وما يدل عليه ذلك من تأثيرات في أنماط الحياة الاجتماعية، وارتبط تغير الممارسة الثقافية وإقامة العلاقات المختلفة بينية النظام الاجتماعي الجديد، وعلى ذلك أصبح الأفراد ملتزمون بتعاليم الحياة الاجتماعية والثقافية التي اضطرتهم الأوضاع إلى قبولها والتعايش معها.



الهوامش:

- 1) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة علياء شكري وآخرون، المطابع الأميرية مصر 1998، ص 224 و 629.
- 2) جيري موسيل، التغير الاجتماعي والبيئة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد عزت حجازي، العدد السادس، مركز مطبوعات اليونيسكو 1972، ص 81.
- 3) Roland Barthes, Essais critiques, points, Paris seuil, (s.d) p 147.
- 4) Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, édition kharthala 1998, Mitidja impression Alger 2003, p21.
- 5) مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص 97.
- 6) Burhan Ghalium, Islam et politique, Casbah édition, Alger décembre 1997 ; édition La découverte et Syros, Paris 1997, P 112.
- 7) Omar Carlier, Entre nation et jihad, Presses de science po, paris 1995, p404 .
- 8) مصطفى المسناوي، الفرائكوفونية أداة لتفجير الهويات الثقافية، مجلة العربي، العدد 551، 2001.
- 9) منعم العمار، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 1999، ص 42.
- 10) محمد أركون، تحولات المقدس، ترجمة كامل يوسف حسن، مجلة نزوى الثقافية عمان، أكتوبر 2003، العدد 36.
- 11) بولس الخوري، العالم العربي والتحول الاجتماعي والثقافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ص 69.